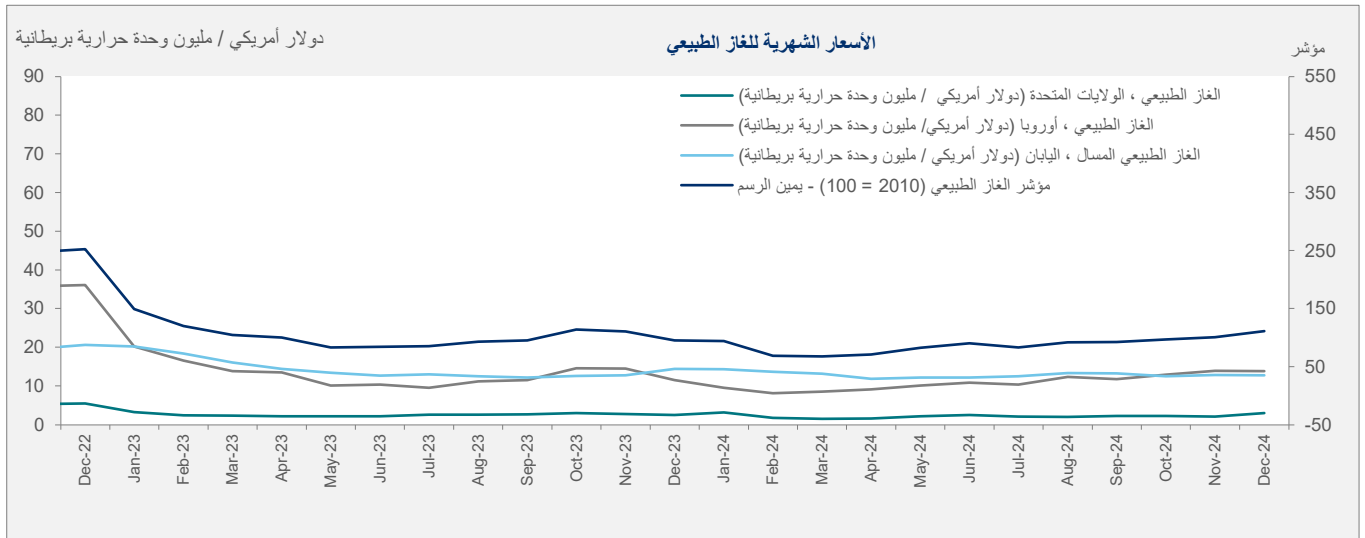


تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية: 2024- العام الذي انقضى

الطلب على الغاز الطبيعي يتجدد مع مصادر الإمداد الجديدة

كشفت البيانات الصادرة عن البنك الدولي عن ارتفاع متوسط أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في ديسمبر 2024 بنسبة 19.6 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 3.02 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي أوروبا، سجلت الأسعار زيادة بنسبة 20.4 في المائة خلال نفس الفترة، لتصل الأسعار في المتوسط إلى 13.86 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. في المقابل، تراجعت أسعار الغاز الطبيعي المسال في اليابان بنسبة 11.6 في المائة، ليصل المتوسط إلى 12.76 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وأنهى مؤشر الغاز الطبيعي للبنك الدولي تداولات العام على ارتفاع بنسبة 16.9 في المائة، ليصل متوسط القراءة إلى 111.2 نقطة، مدفوعاً بارتفاع الطلب على غاز التدفئة نتيجة لموجات البرد الشديدة التي اجتاحت الولايات المتحدة وأوروبا، إلى جانب تعديل إمدادات السوق الأوروبي.

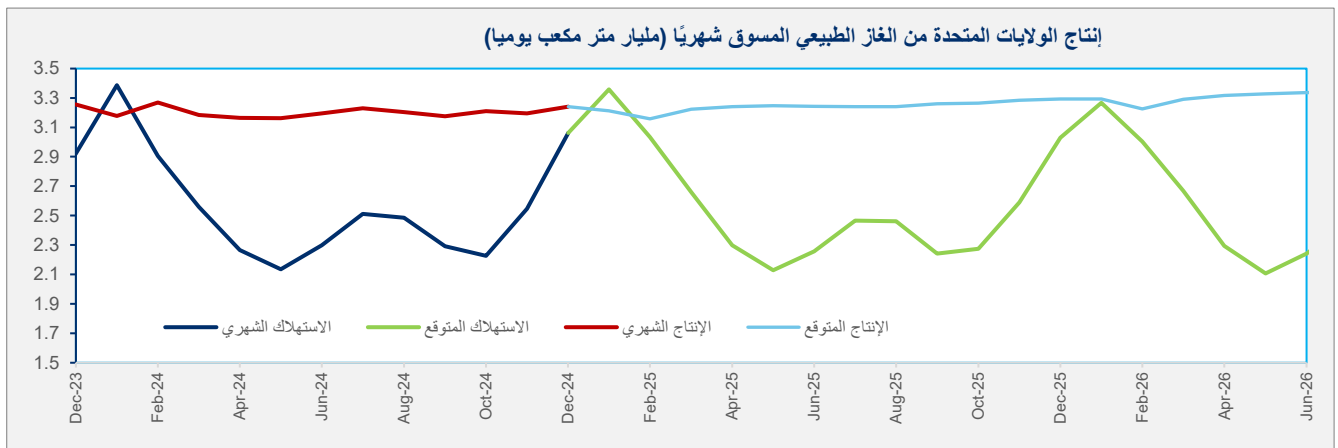
وتشير التقديرات إلى أن الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي شهد ارتفاعاً للعام الثاني على التوالي في العام 2024، مع تسجيل زيادة بنسبة 2.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 4,212 مليار متر مكعب، مقابل 4,097 مليار متر مكعب في العام 2023، وفقاً لتقرير وكالة الطاقة الدولية. في المقابل، حقق إنتاج الغاز الطبيعي العالمي نمواً أقل بنسبة 1.4 في المائة، ليلبلغ 4,191 مليار متر مكعب، مقابل 4,134 مليار متر مكعب العام السابق. وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ المحرك الرئيسي لنمو استهلاك الغاز الطبيعي في العام 2024، إذ استحوذت على نسبة 43.5 في المائة من إجمالي الزيادة البالغة 50 مليار متر مكعب في الاستهلاك العالمي، مع مساهمة ملحوظة من الصين التي شكلت وحدها ما نسبته 29 في المائة من هذه المكاسب. في المقابل، على الرغم من استقرار التوقعات الإجمالية لاستهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا، شهدت مستويات تخزين الغاز في المنطقة انخفاضاً بأسرع وتيرة منذ ثمانية أعوام قرابة نهاية العام 2024، نتيجة لتضافر عدد من العوامل من أبرزها الانخفاض الحاد في درجات الحرارة وتراجع سرعة الرياح.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وما زالت إعادة هيكلة إمدادات الغاز الطبيعي العالمية الناتجة عن الصراع الروسي الأوكراني تواصل تأثيرها على سلاسل التوريد العالمية للغاز الطبيعي. وفيما تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تقليل اعتمادها على الغاز الطبيعي الروسي، شهدت الأسواق دخول موردين جدد للغاز الطبيعي المسال بزيادة الولايات المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية حققت رقماً قياسياً جديداً بلغ 86.9 مليون طن متري في العام 2024 (زيادة بلغت نسبتها 0.8 في المائة عن شحناتها في العام 2023).

ومن المتوقع أن يتم توجيه ما نسبته 50.4 في المائة من هذه الصادرات إلى الأسواق الأوروبية. وكانت الولايات المتحدة قد احتفظت بمركزها كأكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي المسال في العام 2023. إلا أنه على الرغم من ذلك، استقرت مشتريات أوروبا من الغاز الطبيعي الأمريكي خلال العامين الماضيين. وتشير توقعات شركة كبلر إلى إمكانية تراجع واردات أوروبا إلى 43.8 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي في العام 2024، مقابل 56.5 مليون طن في العام 2023. وأدى هذا الانخفاض إلى دفع مصدري الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة إلى البحث عن أسواق جديدة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نما استهلاك الغاز الطبيعي بوتيرة معتدلة بنسبة 5.5 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 956 مليار متر مكعب في العام 2024 مقابل 906 مليار متر مكعب في العام 2023، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. واستحوذت الصين على ما نسبته 45 في المائة من استهلاك الغاز الطبيعي في المنطقة، إذ بلغ استهلاكها 426 مليار متر مكعب مقابل 393 مليار متر مكعب في العام السابق. أما في أمريكا الشمالية، فقد ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدل هامشي بلغت نسبته 1.8 في المائة على أساس سنوي في العام 2024، ليلبلغ 1,178 مليار متر مكعب مقابل 1,157 مليار متر مكعب في العام 2023. ووصل استهلاك الولايات المتحدة إلى 946 مليار متر مكعب في العام 2024، مقابل 928 مليار متر مكعب في العام 2023.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

استهلاك الغاز الطبيعي

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، شهد الطلب على الغاز الطبيعي نمواً ملحوظاً نتيجة للزيادة القوية لطلب كلا من الصين والهند، بتسجيلهما لمعدلات نمو قوية في العام 2024. وبصفة خاصة، ساهم الجمع بين النمو الاقتصادي السريع وانخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال خلال النصف الأول من العام، بالإضافة إلى موجات الحر واسعة النطاق في المنطقة، في تزايد استهلاك الغاز الطبيعي بصفة عامة. وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة استهلاك قطاعي النقل والطاقة في الصين من ضمنها انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال المحلية مقارنة بأسعار الديزل، إلى جانب ارتفاع الطلب على الغاز بسبب موجات الحر طوال فصل الصيف. في المقابل، ظل استهلاك الغاز الطبيعي في اليابان مستقراً خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2024، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. وعلى الرغم من تحسن استهلاك الغاز في قطاع توليد الطاقة نتيجة لبرودة الطقس في مارس 2024 وموجة الحر التي اجتاحت المنطقة في فصل الصيف، إلا أن هذا الارتفاع الطفيف تم تعويضه بانخفاض النشاط الصناعي في البلاد بنسبة 2 في المائة.

وشهد استهلاك الغاز الطبيعي في منطقة أمريكا الشمالية تحسناً هامشياً قدره 20 مليار متر مكعب في العام 2024، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الزيادة التي شهدتها قطاع تحويل الغاز إلى طاقة. من جهة أخرى، لم يشهد استهلاك الغاز في القطاعين السكني والتجاري تغييراً يذكر خلال العام. وفي الولايات المتحدة، كان الاستهلاك في العام 2024 مدفوعاً بصفة رئيسية بنمو قطاع الطاقة، نتيجة لزيادة استهلاك الكهرباء بسبب موجات الحر التي شهدتها البلاد.

وبالمثل، تحسن استهلاك الغاز الطبيعي في كندا بوتيرة معتدلة خلال العام 2024 بدعم من تزايد الطلب في قطاعي الصناعة والطاقة. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، يقدر استمرار استهلاك الغاز الطبيعي في منطقة أمريكا الشمالية قريباً من مستويات الاستهلاك السنوية الحالية، مدفوعاً بالتوازن بين الاستخدام المتوقع للغاز في القطاعين السكني والتجاري. إلا أنه المتوقع أن يتأثر هذا التوازن جزئياً بالانخفاض المرتقب لاستهلاك الغاز في قطاع تحويل الغاز إلى طاقة في المنطقة.

وفي الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، استقر استهلاك الغاز الطبيعي، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.5 في المائة (أي ما يعادل 2.5 مليار متر مكعب) خلال العام 2024. وقد شهد الربع الأول من العام انخفاض استهلاك المنطقة من الغاز نتيجة للظروف الجوية المعتدلة، مما قلل من الطلب على غاز التدفئة خلال تلك الفترة. إلا أنه على الرغم من ذلك، تم تعويض هذا الانخفاض بصفة رئيسية من خلال الزيادة القوية التي شهدتها الطلب خلال الربع الرابع من العام بدعم من برودة الطقس وتراجع إنتاج طاقة الرياح.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والاستهلاك (مليارات قدم مكعب يوميا)				
توقعات-2026	توقعات-2025	2024	2023	
107.00	105.00	103.00	104.00	الإنتاج المسوق
90.00	91.00	90.00	89.00	استهلاك
16.00	15.00	12.00	12.00	صادرات الغاز الطبيعي المسال
4.00	3.10	2.20	2.50	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

إنتاج الغاز الطبيعي

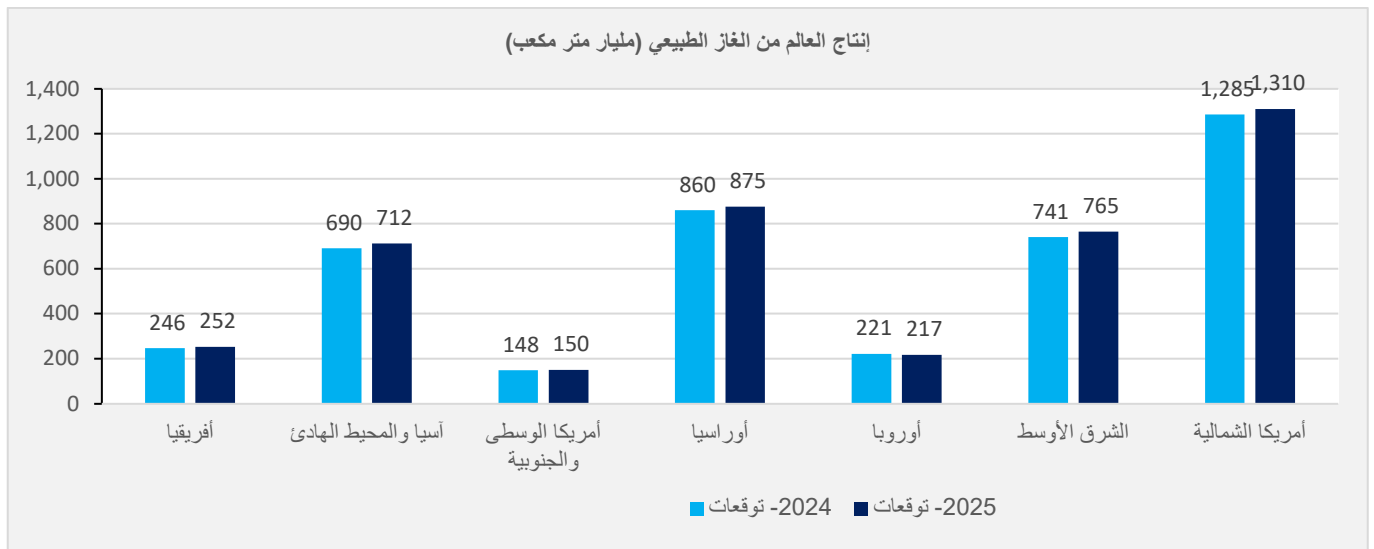
كان نمو إنتاج الغاز الطبيعي العالمي في العام 2024 مدفوعاً بشكل منفرد بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي الروسي. وبلغت الزيادة الإجمالية للإنتاج العالمي 57 مليار متر مكعب مقارنة بالعام 2023، من ضمنها 44 مليار متر مكعب جاءت من روسيا. إلا أن إنتاج الغاز الروسي ما يزال أقل من مستوياته التي سجلها قبل الحرب، إذ بلغ 762 مليار متر مكعب في العام 2021 مقابل 682 مليار متر مكعب في العام 2022. ويعزى هذا الانخفاض إلى العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على خلفية الصراع الروسي الأوكراني، الأمر الذي أدى إلى تراجع صادرات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا. ووفقاً لبيانات شركة الأبحاث بروجل، تراجعت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الروسي إلى 54.5 مليار متر مكعب في العام 2023 مقابل 157 مليار متر مكعب في العام 2021. في المقابل، ظل إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة مستقراً في العام 2024 عند 1,060 مليار متر مكعب، بانخفاض هامشي مقارنة بمستويات العام 2023 البالغة 1,061 مليار متر مكعب. أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد شهد إنتاج الغاز الطبيعي نمواً بنسبة 2.2 في المائة (16 مليار متر مكعب)، ليصل إلى 741 مليار متر مكعب مقابل 725 مليار متر مكعب في العام السابق.

وفي أحدث تقاريرها بعنوان توقعات الطاقة على المدى القصير، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يشهد استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة زيادة بنسبة 1.1 في المائة في العام 2025 مقارنة بالعام 2024، ليصل إلى 91.0 مليار قدم مكعب يومياً (ما يعادل 2.57 مليار متر مكعب يومياً)، مما يعكس توقعات باستقرار مستويات الطلب. كما أشارت التقديرات إلى أن إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة سيصل إلى 105.0 مليار قدم مكعب يومياً (ما يعادل 3.0 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2025، بزيادة بلغت نسبتها 1.9 في المائة عن مستويات العام 2024. وعلى صعيد القطاعات، من المتوقع أن تنخفض مساهمة الغاز الطبيعي نحو قطاع توليد الكهرباء الأمريكي من نسبة 43 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 41 في المائة في العام 2025. أما فيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر عقود هنري هب الفورية للغاز الطبيعي إلى نحو 3.10 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2025، وإلى 4.0 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2026، على خلفية زيادة الطلب على صادرات الغاز الطبيعي المسال.

ومن المتوقع أن تحقق صافي صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال نمواً ملحوظاً بنسبة 25 في المائة في العام 2025، لتصل إلى 15.0 مليار قدم مكعب يومياً (ما يعادل 0.42 مليار متر مكعب يومياً). ويعزى هذا النمو إلى دخول منشأتين جديدتين لتصدير الغاز الطبيعي المسال، وهما لمنشأة بلاكماينز Plaquemines ومحطة كوربوس كريستي المرحلة الثالثة Corpus Christi Stage 3، حيز التشغيل في ديسمبر 2024. كما أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية ستواصل نموها لتتجاوز 15 مليار قدم مكعب يومياً (0.42 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2025، وتصل إلى 16 مليار قدم مكعب يومياً (0.53 مليار متر مكعب يومياً) بحلول العام 2026. ومن المتوقع أن تساهم الطاقة الانتاجية لمنشأة جولدن باس، والتي من المقرر أن تبدأ التشغيل في منتصف العام 2026، في تعزيز القدرات التصديرية الإضافية للولايات المتحدة، مما يدعم استمرار نمو صادرات الغاز الطبيعي المسال على المدى المتوسط.

دول مجلس التعاون الخليجي

في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، انخفض إنتاج الغاز الطبيعي في قطر بنسبة 2 في المائة على أساس سنوي خلال العام 2024، نتيجة لتراجع الاستهلاك المحلي بالتزامن مع التوسع السريع في استخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وكانت قطر قد أعلنت سابقاً خططها لإنتاج ما نسبته 30 في المائة من احتياجاتها من الطاقة عبر المصادر الشمسية بحلول العام 2030، كجزء من استراتيجيتها للتحول نحو الطاقة النظيفة. وفي سياق التغيرات التي طرأت على إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً، عززت قطر تنويع قاعدة عملائها بتوقيع عقود طويلة الأجل مع شركاء جدد وقائمين. ففي الربع الثالث من العام 2024، أبرمت قطر اتفاقية طويلة الأجل مع الكويت تمتد إلى 15 عاماً، لتزويد الأخيرة بثلاثة مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى محطة الزور للغاز الطبيعي المسال. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن يظل إنتاج الغاز الطبيعي في قطر ثابتاً خلال العام 2025، إذ لن يبدأ العمل في أي مشروع توسعة رئيسي قبل العام 2026. وعلى الجانب الآخر، نما إنتاج السعودية من الغاز الطبيعي بنسبة 2 في المائة في العام 2024، مدفوعاً بإضافة إنتاج من مشروع توسعة محطة الغاز في الحوية. ومن المتوقع أن يواصل إنتاج الغاز في المملكة نموه بنسبة 4 في المائة خلال العام 2025، مع بدء التشغيل الفعلي للمرحلة الأولى (من المرحلة الأولى من برنامج تطوير الجافورة ومشروع تنقيب).



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحته لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحته ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست